حوار

بقلم: احمد طلعت

ظلمنا انفسنا..!!

جمعتنى دعوة عشاء مع بعض الدبلوماسيين ورجال الاعمال الاوربيين الذين يعملون فى مصر.

وبعد العشاء تطرق الحديث الى بعض الموضوعات المثارة الان عندنا ومنها التطرف، والاقتصاد والديمقراطية.. وغيرها.

ولقد ادهشتنى الطريقة التى عالج بها المتحدثون «الاجانب» هذه الموضوعات، والمنطق الذى تناولوهابه، وهو منطق يختلف تماما عن المنطق الذى يتحدثون به عن هذه الامور فى بلادهم.

فالتطرف- فى رأيهم- لا يعالج الا بمزيد من اجراءات القمع، والكثير من احكام الاعدام، مع ان معظم الدول الاوربية قد اتجهت الى الغاء عقوبة الاعدام، وارتفعت فيها اصوات جمعيات حقوق الانسان بإدانة المحاكمات الاستثنائية واساءة معاملة المسجونين، ليس فى بلادهم وحدها وانما ايضا فى كل بلاد العالم التى تنتهك فيها انظمة الحكم سيادة القانون وتعتدى على حقوق الانسان..!!

فالتطرف موجود فى المانيا على يد جماعات «بادرماينهوف» وموجود فى فرنسا باسم«العمل المباشر» وموجود فى ايطاليا باسم «الالوية الحمراء» وفى المملكة المتحدة باسم «الجيش الجمهورى الايرلندى» لكن احدا من هذه البلاد الديمقراطية لا يطالب بالتصفية الجسدية لاعضاء هذه الجماعات ولا يتغاضى عن مبادىء حقوق الانسان فى التعامل مع هذه الجماعات، لكن عندما يتعلق الامر بدولة من دول العالم الثالث، فان الامر يختلف، ويؤيد الاوربيون« المتحضرون» القتل بغير محاكمة والتعذيب فى السجون والمعتقلات وكان الانسان غير الانسان، والحقوق غير الحقوق..

فاذا انتقل الحديث الى الاقتصاد فان الاوربيين «المتحضرين» لا يرون خطرا من فتح باب الاستيراد بغير حدود، ولا يتوقفون كثيرا عند ظواهر الفساد والاسراف فى انفاق المال العام مادام ذلك كله يخدم الاقتصاد الاوربى ويضاعف حجم المعاملات المالية التى تتم بواسطة البنوك الاجنبية فى مصر...!!

اما اذا اكتشفت الصحافة «الحرة» فى اوربا واقعة واحدة من وقائع الفساد او استغلال النفوذ، فان الرأى العام- هناك- يقوم ولا يقعد، واجهزة الاعلام تتابع الموضوع لحظة بلحظة حتى تتم المحاكمة ويوقع الجزاء ويفقد المسئول منصبه الى جانب سمعته، ويخرج ذليلا كسيرا من مجال العمل العام، فالمال العام فى الدول الاوربية له حرمة يحافظ عليها الجميع، ولكنه فى «الدول النامية» مباح لاصحاب النفوذ بغير رقيب او حسيب...!!

ثم ينتقل الحديث الى «الديمقراطية» فيقول السادة المتحضرون انها لاتصلح لدول العالم الثالث لان اغلبية شعوبه من «الاميين» الذين لا يستطيعون ان يختاروا الحكام او يمارسوا الرقابة عليهم، وكان اغلبية الشعب الفرنسى- مثلا- عند قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كانت من حملة «الدكتوراه» او ان الشعب الانجليزى كان ايام «المجناكارتا» كله من خريجى الجامعات..!!

وليس المهم ما قيل فى الرد على السادة الاوربيين ومنطقهم المغلوط، لكن الاهم هو ما اكتشفناه من انهم يستمدون افكارهم « ومنطقهم» مما تذيعه وتنشره وسائل الاعلام فى مصر وينتقل اليهم مترجما الى لغاتهم، او من خلال البيانات الرسمية التى تصدر من وقت لاخر لتبرير كل كارثة او لصرف الانظار عن كل انحراف.

والحقيقة ان حكامنا منذ يوليو عام ٥٢ هم الذين نشروا هذه المغالطات ونقلوها الى الاجانب فصدقوها، فالحكام هم الذين نادوا بالديمقراطية بطريقة الجرعات التى تناسب الشعب، مع ان هذا الشعب بدأ تجربته الديمقراطية منذ عام ١٨٨٦ وقبل ان تمارسها كثير من دول اوربا التى تتباهى الان بانظمتها الديمقراطية..!!

والحكام هم الذين رفعوا شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة ليصرفوا الشعب عن المطالبة بحقوقه المشروعة وليصبح هذا الشعار «ستارا» يحجب كل المفاسد وانتهاكات حقوق الانسان.

والحكام هم الذين ضربوا الاشتراكية بالدين، وضربوا الدين بالانفتاح مستخدمين اجهزة الاعلام التى يسيطرون عليها لتزييف الحقائق وخداع الراى العام وتبرير تخبطهم وتلاعبهم بمصير الشعب ومستقبله.

والحكام هم الذين افسدوا الاقتصاد حتى وصل الى ما تحت الصفر كما قالوا عن ذلك بانفسهم، وهم الذين يدعون انهم- وحدهم- القادرون على اصلاحه.

اما الغرب فانه ينقل ما تقوله اجهزة الاعلام المصرية، فتنخدع الشعوب «المتحضرة» بما ينقل اليها وتحكم على شعوبنا بالتخلف وبعدم القدرة على ان تختار حكومتها، او تصرف شئونها، وعليها ان تقبل بما هى فيه فليس هناك حكام افضل من حكامها، وليس هناك «ديمقراطية» افضل من استمرار هؤلاء الحكام فى مقاعد الحكم..

فالشعوب الاوربية ليست هى التى ظلمتنا، لكننا نحن الذين ظلمنا انفسنا، وعلينا وحدنا ان نقاوم هذا الظلم وان نقضى عليه.

هامش: أحرام على بلابله الدوح، حلال للطير من كل جنس..؟؟